

المصطلح النقدي بين الماضي الإشرافي والحاضر المتأزم

The critical terminology between the successful past and present crisis

أ. فوزية سعيود أ.د. موسى شروانة

جامعة منتوري قسنطينة 1- الجزائر

تاريخ الاستلام: 2018/05/30 تاريخ التعديل: 2018/06/30 تاريخ قبول النشر: 2018/06/30

المخلص :

إن ثروة اللغة العربية من المصطلحات العلمية لها خصوصية الماضي والحاضر، فقد كانت مفرداتها وعاء لمصطلحات مختلف العلوم، حيث تنبه القديمان من البلاغيين إلى أهميتها البالغة، فكان للمصطلح النقدي _ آنذاك _ قوة تُعزى إلى طاقات اللغة التعبيرية التي مكنتها من استيعاب ثقافات الأمم الأخرى، كالفرس واليونان والهند والرومان.

من هذا المنطلق، جاء اهتمامنا بالمصطلح النقدي العربي محاولين التعرف على كيفية تحكمه في المعرفة وتبليغها، ومدى قدرة المشتغلين في هذا المجال على ضبط مدلولات الدوال اللغوية. لما لها من تأثيرات على الجوانب الفكرية العامة. وعليه، فما هو واقع المصطلح النقدي العربي في هذا العصر؟ ولماذا هذا التراجع وهذا التقهقر أو التأزم؟.

الكلمات المفتاحية: المصطلح، المصطلح النقدي، إشكالية المصطلح، الأصالة، المعاصرة.

Abstract:

The richness of the Arabic language from scientific terminology has the peculiarity of the past and the present. Its terms were a container for the terminology of the various sciences, where the ancients of critics and philosophers were aware of its great importance. The critical term was a force attributed to the energies of the expressive language that enabled it to assimilate the cultures of other nations, such as persians, greeks, Indians and the Romans.

From this point of view, our attention came to the Arabic critical term, trying to identify how it controls knowledge and reporting, and the extent of the ability of those working in this field to control the meanings of language functions. Because of their effects on the general intellectual aspects. So what is the reality of the Arabic critical term in this era? And why this retreat, this degradation and crisis?

Keywords: terminology, critical terminology, terminology problematics, originality, contemporary.

أولاً : مفهوم المصطلح لغة و اصطلاحاً:**1_ لغة :**

لفظ " مصطلح" مصدر ميمي من الفعل المزيد "اصطلح" الذي مجردة "صلح". و المصطلح في اللغة مأخوذة من الجذر الثلاثي (صلح)، حيث أورد "ابن فارس" في معجمه أن: «الصاد واللام والحاء أصل واحد يدل على خلاف الفساد...»⁽¹⁾. و في الصيغة الاشتقاقية ذاتها أورد " ابن منظور" أن:«الصلاح: ضد الفساد (...) والصلح: السلم، وقد اصطلحوا وصالحو واصلحوا وتصالحو واصلحوا ومشددة الصاد، قلبوا التاء صادًا وأدغموها في الصاد بمعنى واحد»⁽²⁾. وجاء في المعجم الوسيط:«صلح صلاحاً و صلوحاً زال عنه الفساد (...) اصطلح القوم: زال ما بينهم من خلاف وعلى الأمر تعارفوا عليه واتفقوا (...)الاصطلاح: مصدر اصطلح (...) اتفاق طائفة على شيء مخصوص، ولكل علم اصطلاحاته»⁽³⁾.

مما سبق، نخلص إلى أن مادة (صلح) ومصدرها وما يشتق عنها تدل على معنى المصالحة والسلم وكل ما هو ضد الفساد والخلاف، والاتفاق على شيء مخصوص من قبل فئة ما من الناس، وهي الدلالة التي وجدناها في جل المعاجم العربية.

2_ اصطلاحاً :

يعرف "الشريف الجرجاني" الاصطلاح بأنه: «عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما ينقل عن موضعه الأول، وإخراج اللفظ من معنى لغوي إلى آخر، لمناسبة بينهما، وقيل: الاصطلاح إخراج الشيء من معنى لغوي إلى معنى آخر، لبيان المراد، وقيل: الاصطلاح لفظ معين بين قوم معينين» (4).

ولم يخرج كل من جاء بعده من القدامى عن جوهر هذا التعريف، ومنهم "الكفوي" و"التهانوي" (5).

أما عن تعريفه عند المحدثين فقد قال عنه "مصطفى الشهابي" «المصطلح العلمي هو لفظ اتفق العلماء على اتخاذه للتعبير عن معنى من المعاني العلمية» (6).

وعرفه "علي القاسمي" بقوله: «المصطلح كل وحدة (لغوية) دالة مؤلفة من كلمة (مصطلح بسيط) أو من كلمات متعددة (مصطلح مركب) وتسمي مفهوما محددًا بشكل وحيد الوجهة داخل ميدان ما» (7).

ويذكر "محمود فهمي حجازي" أن هناك تعريفات حديثة للمصطلح تربط المفهوم بالمصطلح الذي يدل عليه، منها: «المصطلح: كلمة أو مجموعة من الكلمات من لغة متخصصة (علمية أو تقنية...) يوجد موروثًا، أو مقترضا للتعبير بدقة عن المفاهيم وليدل على أشياء مادية محددة» (8)، ويضيف أن أفضل تعريف أوروبي للمصطلح هو: «الكلمة الاصطلاحية مفهوم مفرد، أو عبارة مركبة، استقر معناها، أو بالأحرى استخدامها، وحدد في وضوح، وهو تعبير خاص ضيق في دلالاته المتخصصة، واضح إلى أقصى درجة ممكنة، وله ما يقابله في اللغات الأخرى، يرد دائما في سياق النظام الخاص لمصطلحات فرع محدد فيتحقق بذلك وضوحه الضروري» (9).

وأما التعريف الذي اتخذته المنظمة الدولية للتقييس (ISO) فهو: «المصطلح هو أي رمز ينفق عليه للدلالة على مفهوم، ويتكون من أصوات مترابطة أو من صورها الكتابية (الحروف) وقد يكون المصطلح كلمة أو عبارة. والمصطلح التقني هو مصطلح يقتصر استعماله أو مضمونه على المختصين في حقل معين» (10).

والملاحظ على معظم التعريفات الحديثة للمصطلح أن المحدثين تجاوزوا نوعا ما شرط الإصرار على العلاقة بين الداليتين المعجمية والاصطلاحية، وهذا نظرا لطبيعة المصطلح الذي قد لا يكون موضوعا أو مستتبنا في لغته الأصلية، بمعنى المصطلح الوافد من لغات أخرى عند ترجمتها أو تعريبها، عندئذ يصعب تحقيق شرط المشابهة

والمناسبة بين معنيي المصطلح: اللغوي والاصطلاحي، وإن كانت جميع تعريفات القدماء والمحدثين تتفق على ما هو ثابت من شروط ولا تخرج عنها، وهي: اتفاق العلماء، وحدة الحقل المعرفي، لفظ (مفرد أو مركب)، دقة المفهوم، وإن كنا لا ننفي وجود فروق في المصطلح بين الثقافات وبخاصة في مجال صياغة عباراتها، ومعناها. من هنا تلتقي الدلالة المعجمية بالاصطلاحية للفظ مصطلح أو اصطلاح، فالاتفاق الذي هو معنى المصطلح لغة، ركن مهم من أركان المصطلح، بل هو ركيزته التي يتكئ عليها عند إنتاجه لتسمية مفهومه.

ثانياً- في تاريخ المصطلح:

اصطلح و جذره (صلح) بمعنى اتفق، فالمصطلح أو الاصطلاح يعني اتفاق أصحاب تخصص ما على استخدامه للتعبير عن مفهوم علمي محدد (11)، علماً أن المؤلفات العربية التراثية تشتمل على لفظي «مصطلح واصطلاح» بوصفهما مترادفين. ومع هذا نجد بعض الباحثين المعاصرين يعتبرون لفظ مصطلح خطأ شائع، وأن اللفظ الصحيح هو اصطلاح «إنه لغريب حقا أن نجد معظم الباحثين يستخدمون كلمة «مصطلح» بدلا من «اصطلاح»، مع العلم أن هذه الكلمة لا تصح لغة إلا إذا اصطلحنا عليها، ذلك أن أسلافنا لم يستخدموها، ولم ترد في المعجم لهذه الدلالة ولا لغيرها (...). وهكذا فإن كلمة مصطلح من الأخطاء الشائعة سماعا، وذلك أنها لا تصح لدلالاتها المستخدمة لها إلا مع حرف الجر (على)، لأن الفعل اصطلح يتعدى بها، وهذا ما يزيدنا بعدا عن الصواب، فلا بد من الرجوع إلى كلمة اصطلاح» (12).

يمكن تلخيص هذا القول في ثلاثة نقاط:

الأولى- عدم استعمال القدماء للفظ "مصطلح" و استعمالهم لفظ "اصطلاح" بدلا منه.

الثانية- غياب لفظ "مصطلح" في المعاجم العربية القديمة، ووجود لفظ "اصطلاح" فقط.

الثالثة- اعتبار لفظ "مصطلح" من الأخطاء الشائعة سماعا.

بالنسبة للنقطة الأولى، يمكن القول إنه وعلى الرغم من عدم الوقوف عند أول استعمال للفظ "مصطلح" فإن عملية البحث التاريخي تدل على أنها قديمة في المؤلفات التراثية العربية، مع التسليم المسبق بأن لفظ "اصطلاح" أقدم ظهورا منها. فمن أقدم استعمالات لفظ "اصطلاح" الفعلية قول "الجاحظ" (ت255ه) متحدثا عن المتكلمين وألفاظهم قائلا: «وهم تخيروا تلك الألفاظ لتلك المعاني، وهم اشتقوا لها من كلام العرب

تلك الأسماء، وهم اصطاحوا على تسمية ما لم يكن له في لغة العرب اسم (...). لذلك قالوا العرض والجوهر، وأيس وليس، وفرقوا بين البطلان والتلاشي، وذكروا الهدية والهوية وأشبه ذلك» (13).

ثم وُجدَ بعد ذلك في عديد الكتب، ككتاب "المقتضب" "لأبي عباس المبرد" (ت285هـ)، حيث قال: «فهذا الذي ذكرت لك من أن النحويين جروا فيه على الاصطلاح...» (14)، وكتاب "مفاتيح العلوم" للخوارزمي (ت387هـ)، حيث جعله «جامعا لمفاتيح العلوم وأوائل الصناعات، متضمنا ما بين كل طبقة من العلماء من المواضع والاصطلاحات» (15). ثم كتاب "الخصائص" لابن جني (ت392هـ) في «باب القول على اللغة إلهام هي أم اصطلاح» (16)، وكتاب "الصاجي" لابن فارس (ت395هـ) في «باب القول على لغة العرب أتوفيق أم اصطلاح» (17).

نعود إلى لفظ "مصطلح" الذي تأخر قليلا في الظهور، وهذا ما تؤكد نتائج البحث المتوصل إليها لحد الآن. فقد كان رائجا في عدة حقول معرفية وعلمية مختلفة، حيث ظهر لفظ مصطلح في عناوين بعض مؤلفات علماء الحديث مثل: "الألفية في مصطلح الحديث" للزين العراقي (ت806هـ)، وكتاب "نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر" للحافظ بن حجر العسقلاني (ت852هـ)، كما استخدم لفظ "المصطلح" كتاب آخرون غير علماء الحديث مثل: "ابن فضل الله العمري" (ت749هـ) في كتابه "التعريف بالمصطلح الشريف" الذي تناول الألفاظ الاصطلاحية المستعملة في الكتابة الديوانية. واستعمل "ابن خلدون" (ت808هـ) لفظ "مصطلح" في "المقدمة" حيث قال: «الفصل الواحد والخمسون في تفسير الذوق في مصطلح أهل البيان»، إضافة إلى الكثير من المواضع التراثية التي جعلت من كلمة "مصطلح" عنوانا للكتاب (18).

ينضاف إلى ما تقدم، أن كلمة "مصطلحات" قد عبر عنها في القديم بكلمات أخرى ترادفها زيادة على كلمة اصطلاحات منها: الحدود، والتعريفات، والمفاتيح، والأوائل، والكليات، والأسامي، والألقاب، والألفاظ، والمفردات.

أما النقطة الثانية المتعلقة بغياب لفظ مصطلح في المعاجم العربية القديمة إلا في "معجم الوجيز" لمجمع اللغة العربية الذي صدر سنة 1980م، و"المعجم العربي الأساسي" الذي صدر سنة 1989م، فيعود إلى طبيعة المعاجم العربية التي لا تسجل جميع ألفاظ اللغة وصيغ المشتقات المطردة (19).

أما فيما يخص النقطة الثالثة والمتمثلة في إدراج كلمة "مصطلح" في باب الأخطاء الشائعة سماعاً، إجحاف في حق الكلمة، فالباحث يعتبر صيغة مصطلح اسم مفعول، وهي في صيغة المصدر الميمي.

مما تقدم، نخلص إلى أن العرب القدامى استعملوا لفظي "مصطلح" و "اصطلاح" بوصفهما مترادفين؛ أي أنهم كانوا على "مصطلح" و "اصطلاح" معاً. على الرغم من أن لفظ اصطلاح كان أقدم ظهوراً من لفظ مصطلح بحقبة زمنية ليست بالبعيدة.

وللمصطلحات أشكال تأتي وفقها، فقد تأتي في شكل ألفاظ مفردة، مثل: حاسوب، قاموس، أو عدد من الألفاظ وهو الذي يذكر مضافاً، مثل: هندسة المياه، أو موصوفاً، مثل: الهندسة الكهربائية، أو بهما معاً، مثل: علم اللغة الاجتماعي.

أما عن مفهوم المصطلح النقدي، فقد قدم له "الشاهد البوشيخي" تعريفين، هما (20).

أ- «المصطلح النقدي: هو اللفظ الذي يسمي مفهوماً معيناً داخل تخصص النقد».

ب- «المصطلح النقدي: هو مجموع الألفاظ الاصطلاحية لتخصص النقد».

وغير بعيد عن هذه التعريفات، يقدم "يوسف وغليسي" تعريفاً أكثر دقة وتحديدًا للمصطلح النقدي على أنه: «رمز لغوي (مفرد أو مركب) أحادي الدلالة، منزاح نسبياً عن دلالاته المعجمية الأولى، يعبر عن مفهوم نقدي محدد وواضح، متفق عليه من أهل هذا الحقل المعرفي» (21).

فالمصطلح النقدي إذاً، يحتفظ بأغلب الصفات التي للمصطلح ولا يختلف عنه إلا من خلال الحقل المعرفي الذي يكسبه خصوصيته، إلا أننا نجد الدكتور "يوسف وغليسي" يؤكد على أمر مهم جداً من خلال قوله: «منزاح نسبياً عن دلالاته المعجمية الأولى»، ليستوعب بذلك المصطلح النقدي التراثي، والذي أنتج في إطار البيئة العربية، والذي يحتفظ بهذه الخاصية (التناسب والتشابه بين الداليتين المعجمية والاصطلاحية).

وعلى اعتبار أن المصطلح وجه من وجوه التواضع والاتفاق بين المختصين في التوليد والصيغة المنتسبين إلى حقل معرفي محدد، وهذا بسبب الحاجة إلى ضمان توحيد الخطاب أو تخصيصه وتمييزه عن الدلالة العامة. كما ويعد المصطلح «علامة لسانية (singne linguistique) خاصة تتكون من دال ومدلول محددتين بمجال معرفي معين لا يبرحانه البتة، وهذا ما جعله يتميز بالدقة في الوضع، وبالوضوح في التعبير والتلقي على حد سواء» (22).

إن هذه الخصوصية التي انماز بها المصطلح عن غيره داخل الحقل المعرفي الذي ينتمي إليه باعتباره علامة لغوية لا يدركها إلا أصحاب الاختصاص، على عكس العلامة اللغوية العادية التي يشترك فيها جميع المتكلمين، مثل: لفظة الرجعة كما يرى "الخوارزمي" لها مواضع عدة: «فإنها عند أصحاب اللغة: المرة الواحدة من الرجوع، لا يكادون يعرفون غيرها. وهي عند الفقهاء: الرجوع في الطلاق الذي ليس ببائن، وعند المتكلمين: ما يزعمه بعض الشيعة من رجوع الإمام بعد موته، أو غيبته، وعند المنجمين: سير الكواكب من الخمسة المتحيرة، على نضد البروج» (23).

وعليه فإن أي علم رهين مصطلحاته، فلا يمكن فهمه ما لم تكن هذه المصطلحات على درجة كبيرة من الدقة والوضوح، قادرة على التواصل العلمي المطلوب.

ثالثاً_ المصطلح النقدي عند القدامى:

لقد تفتن القدماء_ في وقت مبكر_ إلى أهمية المصطلح، فأبدوا عنايتهم به، وقد وصلت بهم الدقة في وضع المصطلحات إلى حد تأنيبهم لمن يخالف ما هو متواضع عليه عند السابقين، ولذلك فقد عاب "الأمدي" (ت370هـ) على "قدامة بن جعفر" (ت337هـ) مخالفته "لابن المعتز" (ت296هـ) في التسميات التي وضعها، يقول: « وهذا باب_ أعني المطابق_ لقبه" أبو الفرج قدامة بن جعفر" في كتابه المؤلف في نقد الشعر" المتكافئ" وسمى ضرباً من المجانس" المطابق" (...). وما علمت أن أحداً فعل هذا غير أبي الفرج، فإنه وإن كان هذا اللقب يصح لموافقته معنى الملقبات، وكانت الألفاظ غير محظورة، فإنني لم أكن أحب أن يخالف من تقدمه مثل" أبي العباس عبد الله بن المعتز" وغيره ممن تكلم في هذه الأنواع وألف فيها، إذ سبقوه إلى اللقب وكفوه المؤونة» (24).

من هنا يتضح الحذر الذي كان يتوخاه "الأمدي" مما قد يحدث إذا ما خالف أحدهم المتعارف عليه في التسمية والمفهوم، وأن تطبيق مضمون كلامه سيضمن لكثير من المصطلحات الثبات والاستقرار.

ولعلّ هذه الأهمية التي اكتسبها المصطلح النقدي، هي التي كانت كما قال "عبد الرزاق جعنيدي": «وراء احتفاء النقاد به لدرجة جعلته يبسط سلطته على النص ويفرض نفسه كعتبة لا يمكن تجاوزها وتخطيها» (25).

في مقابل ذلك فإن مقولة "لا مشاحة في الاصطلاح" قد فتحت الباب على مصراعيه أمام النقاد القدامى لاختراع مصطلحات جديدة، بل والتسابق إلى الإكثار منها وعيا منهم بأن تطور العلم والمعرفة يتطلب مصطلحات جديدة تواكب ذلك التطور، مثل ما حدث لمصطلحات البديع التي أضاف إليها "قدامة بن جعفر" (ت337هـ) ثلاثة عشر نوعا بعد "ابن المعتز" (ت296هـ)، لتبلغ ستة وثلاثين ضربا مع "أبي هلال العسكري" (ت395هـ)، ولتصل إلى ما يربو عن المائة مع "ابن أبي الإصبع المصري" (ت654هـ).

وبهذا نجح القدماء في إثراء اللغة العربية بمصطلحات متنوعة خدمت أغراضهم، ولا يخفى أن هذه الحرية سببت إشكالية بسيطة _ إلى حد ما _ أدت إلى:

_ تعدد المصطلح للدلالة على شيء واحد، ومن ذلك "الانتفات" مثلا، فقد سماه "المبرد" (ت285هـ) "البذل"، وسماه "ابن وهب" (ت338هـ) "الصرف"، وسماه "الباقلاني" (ت403هـ) "الاعتراض".

_ اختلاف دلالة المصطلح عند الدارسين، مثل مصطلح "المطابقة" عند "قدامة بن جعفر" (ت337هـ) هو التجنيس عند النقاد الآخرين.

_ وقد يقع الاختلاف في مسمى المصطلح الواحد عند المؤلف نفسه، مثل مصطلح "التصرف" عند "ابن أبي الإصبع المصري" في كتابه "تحرير التحبير" ورد موسوما "الاقتدار" في كتابه "بديع القرآن"، لاعتقاده بأن هذا أليق مع الذات الإلهية، ومصطلح "انتلاف القافية مع ما يدل عليه سائر البيت" في "تحرير التحبير" وسمه "انتلاف الفاصلة مع ما يدل عليه سائر الكلام" في "بديع القرآن"، لاعتقاده بأن الأول يختص بالمنظوم، والثاني يختص بكتاب الله العزيز.

كما قام القدامى بتقييد المصطلحات، وذلك بوضع الكتب والمصنفات والمعاجم المختصة في مختلف مجالات المعرفة، ومن ذلك:

_ **مفاتيح العلوم:** "لمحمد بن أحمد بن يوسف الخوارزمي" (ت387هـ)، ويعد هذا الكتاب

أقدم موسوعة بالعربية تعرضت للعلوم ومصطلحاتها. فقد رتبته مؤلفه على مقاليتين:

_ أولهما: تشمل ستة علوم هي: الفقه، والكلام، والنحو، والكتابة، والشعر، والعروض، والأخبار.

_ وثانيتهما: تشمل تسعة من العلوم هي: الفلسفة، والمنطق، والطب، والعدد، والهندسة، والنجوم، والموسيقى، والحيل، والكيمياء.

ـ التعريفات: "لعلي بن محمد بن علي الجرجاني" (ت 716هـ) المعروف بالسيد الشريف، وهو من أدق الكتب تعريفاً. عرض فيه المؤلف مصطلحات العلوم الشرعية والعربية مرتبة حسب صيغتها وفق حروف الهجاء.

ـ الكليات: "لأيوب بن موسى الحسيني الكفوي" (ت 1094هـ) وهو معجم في المصطلحات والفروق اللغوية. ويعتبر أوسع من الكتب السابقة، فهو يذكر المصطلح ومعناه في اللغة، ويبين مفهومه في الاصطلاح.

ـ كشاف اصطلاحات الفنون: "لمحمد علي تهانوي" (القرن الثاني عشر للهجرة)، وهو معجم لمصطلحات العلوم العربية الشرعية والحقيقية. سار فيه مؤلفه على ترتيب المصطلحات وفق حروف الهجاء.

وهكذا فكل علم من العلوم اتفق المختصون به، والمؤلفون فيه على مصطلحات معينة لها دلالتها الخاصة بينهم.

ينضاف إلى ما تقدم، أن المصطلح وليد بيئته، فهو يخضع للمحيط الذي أنبته، سواء أكان الحقل المعرفي الذي ينتمي إليه، أم البيئة التي نشأ فيها، وهذا يُسهم بشكل كبير في صياغة شكل المصطلح ومفهومه. وهذه الخصوصية جعلته أصق بالمحيط الذي نشأ فيه، ولعل ما قام به "الخليل بن أحمد الفراهيدي" (ت 175هـ) خير دليل على ارتباط المصطلح بالبيئة التي ولدته، فقد وضع علما لم يسبق إليه هو "علم العروض" الخاص بالشعر العربي، ووضع له جهازه المصطلحي مستندا على حقله الدلالي الذي يعيده إلى البادية، من مثل: الأسباب، الأوتاد، "بيت الشعر"، فبيت الشعر مستمد من بيت الشعر بفتح الشين .

وقال النقاد: "الشاعر الفحل": صفة للشاعر الذي يملك طاقات إبداعية أهلته لأن يكون في الطبقات الأولى من الشعراء، معتمدين على ما للفحل من الإبل من صفات إيجابية تميزه عن غيره من الإبل.

وقالوا كذلك: "عمود الشعر"، الذي يعبر على عناصر يقوم عليها البيت الشعري، كما يحمل دلالات إيحائية مرتبطة بعروبة العربي، والعمود يمثل رمز المكان (البادية)، والزمان (القدم والعراقة). ومن ذلك أيضا مصطلحات: الطبع، والتكلف، والإقواء، والتلميط وغيرها كثير من المصطلحات التي أخذها النقاد من البيئة العربية.

ومما ساعد اللغة العربية على الرقي والتقدم مجيء الدين الإسلامي بنصوصه وخطاباته المؤسسة له، كالقرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، وكتب التفسير التي فسرتة فـ«ظهرت العلوم المختلفة، وأخذت اللغة العربية تنزع نحو الاصطلاح، فشهدت اللغة العربية حركة اصطلاحية لم يعرف لها تاريخ البشرية مثيلا من ذي قبل، وكانت هذه الحركة الاصطلاحية نواة لوضع مصطلحات الحضارة، والعلوم، والفنون، واللغة، والأدب، والفقه، والتفسير، والحديث، ووضعت مصطلحات لهذه العلوم استنبطت من اللغة العربية نفسها عن طريق الاشتقاق، والمجاز، والتضمنين، والقياس، والتعريب» (26)

أما بالنسبة لتعامل اللغة العربية مع ثقافات الأمم الأخرى كالإيونانية والفارسية والهندية والرومانية، فقد بدأ واضحا من خلال:

حفاظ الثقافة العربية على هويتها وقدرتها على الصمود، لأن الوضع آنذاك يقيم للثقافة العربية مركزا حضاريا قادرا على الإنتاج المعرفي، والإضافة الفكرية، فقد اكتسب هذا الوضع صفة المركز لاعتبارات عدة تتعلق بالغلبة، وقوة الحضور المادي، وما كان من تأثير تلك الثقافات فبدافع الاستزادة وتحقيق شمول المعرفة، لا بدافع العجز والقصور ومجارات حركية التطور وحسب.

رابعاً_ المصطلح في الخطاب النقدي المعاصر:

إن المنتع لحركة النقد العربي المعاصر يجد أنه يعيش أزمة نقدية حادة منذ أن انفصل عن أصوله، ومنذ ذلك الوقت والنقد يبحث عن هويته الضائعة، ذلك أن «الباحث العربي يستمد المفاهيم الغربية دفعة واحدة دون أن يعرف مراحل الحركة النقدية الغربية وحيثياتها، متجاهلا خلفيات نشأتها الطبيعية ومهتما فقط بما يلائم الإبداع الأدبي» (27) . مما أفضى إلى غموض واضطراب في المفاهيم النقدية للحشد الهائل من المصطلحات الغربية الوافدة .

وعلى أية حال، فإن « الثقافة _ أية ثقافة كانت _ تنهض ويستقيم صرحها، كلما أفلحت في إنتاج معرفة خصبة وجديدة، توجهها اصطلاحات واضحة الدلالة. ومن المؤكد، أن ثقافة أية أمة من الأمم، تقوض وتتلاشى لأسباب كثيرة، منها: اضطراب دلالة المصطلح، وتعارض المفاهيم، وشيوع الغموض والقلق في التراسل العلمي بين مصادر المعرفة، وجهات التنقي» (28) .

هذا ما حدث بالضبط للثقافة العربية، ففي الماضي وحينما كانت في أوج ازدهارها قادرة على الإنتاج المعرفي، أكسبها ذلك الوضع الحضاري صفة المركز، وقوة الحضور الواقعي والمادي، وحتى ما بدا من انفتاح على الثقافات الأخرى والتأثر بها، كال يونانية، والهندية، والفارسية، فقد كان من أجل الرغبة في الاستزادة وتحقيق التوسع في المعرفة بفهم متفتح، لكي لا تتعزل الثقافة العربية عن حضارات الأمم الأخرى، فاستطاعت بذلك حل إشكالياتها المصطلحية التي عرفتها وعانتها، لأنها أكثر قدرة وثقة بلغتها وبإمكانياتها على مسابرة التطور والتقدم الحضاريين، فاستطاعت أن تؤسس كيانا لنفسها تبني به صرحها، أما ما حدث مؤخرا، والحال أننا نعيش حالة من التبعية للثقافة العربية في إطار المثاقفة والتبادل المعرفي، وبسبب الحاجة، مما أفضى إلى أزمة صارخة. والجدير بالذكر أن هذه الأزمة مست حتى الثقافة الغربية التي أنتجت مصطلحات، كالبنبوية والتفكيكية، حيث سببت أزمة عند القارئ الغربي، ولطالما دعا المشتغلون في حقل النقد الغربي إلى توحيد المصطلح وتحديد مفهومه. فهذا حال المصطلح عند أهله، فكيف به وهو يدخل بيئة حضارية لها خصوصيتها الفكرية والمعرفية، التي تختلف عن البيئة الأم التي أنجبته.

من هنا نجد بعض الباحثين يبحثون في أسباب هذه الإشكالية، بغية التوصل إلى حلول تنقص من حدها. وقد ذهب معظم الباحثين إلى أن إشكالية المصطلح هي إشكالية ثقافة وفكر، فسمه الغموض والخلط والاضطراب التي يعاني منها المصطلح بعامه والمصطلح النقدي بخاصة في الثقافة العربية مردها إلى سببين اثنين أفضيا إلى كثير من المظاهر المتصلة بهما، وهما (29) :

1_ إشكالية الأصالة: تتجلى في خلل الممارسة الثقافية التي تحاول إضفاء دلالات حديثة على المصطلح القديم، حيث تعمل على نقل المصطلح من حقل معرفي واستعماله في حقل معرفي آخر، دون مراعاة خصوصيته التي اكتسبها ضمن حقله الأصل. ما يؤدي إلى تغذية المصطلح بمفاهيم غريبة عن تلك التي اكتسبها في سياقه الثقافي.

2_ إشكالية المعاصرة: التي تتجلى في ممارسة ثقافية أكثر ترددا و تنوعا على نقل المصطلح النقدي الأجنبي إلى الثقافة العربية، دون مراعاة الخصائص التي اكتسبها من البيئة التي نشأ فيها. دون مراعاة- أيضا- لخصائص البيئة التي سيوظف فيها. وقد ازداد هذا الوضع حدة بعد الاتصال غير المنتظم بين الثقافتين- العربية والغربية-.

لعل محاولة شحن المصطلح القديم بدلالة جديدة، قصد إحيائه وجعله قابلا للتعامل مع الجديد من جهة ، أو نقل مصطلح ذي خلفية معرفية محددة ضمن ثقافة ما إلى ثقافة أخرى زاد من تقاوم الوضع، وأفضى إلى إشكالية معقدة تتعلق أساسا بـ: أصول المصطلح، ومصادره، ومفاهيمه، وممارساته، وإجراءاته، وتطوراته (شكلا و مضمونا) فقد ينقل المصطلح الواحد بمفاهيم متعددة، أو ينقل المفهوم الواحد بمصطلحات عدة، أو أن ينقل المصطلح الغربي بمصطلح عربي مبهم الحد و المفهوم وغيرها من المظاهر الإشكالية.

_ خاتمة:

و خلاصة القول، إن الحقيقة التي لا ينكرها جاحد أن النقد العربي عاش مرحلة الازدهار والرقى في القديم عندما كان السلف منتسبين إلى ثقافتهم معتزين بها، فتشكلت هويتهم من لغتهم، ودينهم، وتراثهم، وتاريخهم، وثقافتهم، فصنعوا لأنفسهم واقعا حضاريا اتصف بالمركز، والغلبة، وقوة الحضور، فأنتجوا المعرفة في شتى مجالاتها، وكانت مصطلحاتهم واضحة ودقيقة لا تشوبها شائبة ولم يمنعم ذلك كله من الاستفادة من ثقافات الأمم الأخرى، ليس لعجزهم أو قصورهم، بل للاستزادة والتفتح على الآخر.

أما النقد العربي اليوم فإنه يعيش أزمة صعبة أضعفت قاموسه الاصطلاحي إلى درجة جعلته تابعا للغرب في كل مجالات المعرفة، وهذا بسبب عزز النقاد عن إنتاج مصطلحات خاصة باللغة العربية. فالتطور الذي وصلت إليه الثقافة الغربية في الآونة الأخيرة أكسبها صفة المركز، فأصبحت هي المنتجة للمعرفة، وبذلك فغالبية المصطلحات المستخدمة في النقد العربي ذات أصول غربية مما أدى إلى الغموض والخلط والاضطراب.

وعليه، فلا بد لنا اليوم من تضافر الجهود على جميع المستويات ليس للحد من المصطلحات الوافدة فحالنا التي وصلنا إليها لا تسمح بإنتاج مصطلحات جديدة، لأننا ببساطة تخلينا عن البحث العلمي الجاد، وتخلينا عن هويتنا، ولكن لوضع منهج متكامل لاستقبال المصطلحات الوافدة من الثقافات الأجنبية والتعامل معها بحذر شديد، ومحاولة تأصيلها ورسم حدودها وجعلها تتلاءم _ إلى حد ما _ مع الثقافة العربية.

المراجع والإحالات :

- (1) - ابن فارس: معجم مقاييس اللغة، تحقيق و ضبط عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، (د ط)، (د ت)، ج3 ، مادة (صلح).
- (2) - ابن منظور: لسان العرب ، تحقيق عبد الله علي الكبير و محمد احمد حسب الله و هاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، (د ط)، القاهرة، مصر، (د ت)، مادة (صلح).
- (3) - مجمع اللغة العربية بالقاهرة: المعجم الوسيط ، مكتبة الشروق الدولية ، ط4، 2004، 4 ، مصر ، مادة (صلح).
- (4) - الشريف الجرجاني: كتاب التعريفات، تحقيق ابراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، (د ط)، بيروت، لبنان، 1998 م، ص 44.
- (5) - ينظر: الكفوي: الكليات، مؤسسة الرسالة، ط2، بيروت، لبنان، 1998م، ص129. وينظر: التهانوي: موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون و العلوم، تحقيق علي دحروج، (د ط)، مكتبة لبنان ناشرون، (د ط)، لبنان، (د ت)، ج1، ص212.
- (6) - مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث، دار صادر، ط2، بيروت، لبنان، 1988م، ص6.
- (7) - علي القاسمي: مقدمة في علم المصطلح، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط2، مصر، 1987م، ص215.
- (8) - محمود فهمي حجازي: الأسس اللغوية لعلم المصطلح، مكتبة غريب، (د ط)، القاهرة، مصر، (د ت)، ص11.
- (9) - المرجع نفسه: ص12، 11.
- (10) - مؤسسة إيزو التوصية 1087: معجم مفردات علم المصطلح، مجلة(اللسان العربي)، مكتب تنسيق التعريب بالرباط، المغرب، ع22، ص206.
- (11) - ينظر: علي القاسمي: علم المصطلح أسسه النظرية و تطبيقاته العملية، مكتبة لبنان ناشرون، (د ط)، بيروت، لبنان، 2008م، ص261.
- (12) - يحي عبد الرؤوف جبر: الاصطلاح مصادره ومشاكله وطرق توليده، مجلة(اللسان العربي)، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، المغرب، ع36، 1992م، ص143.
- (13) - الجاحظ: البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط7، مكتبة الخانجي القاهرة، ط7، مصر، 1998م، ج1، ص139.
- (14) - المبرد: المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عظمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، ط2، القاهرة، مصر، 1994م، ج3، ص123.
- (15) - الخوارزمي: مفاتيح العلوم، حققه ابراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، ط2، بيروت، لبنان، (د ت)، ص13.
- (16) - ابن جني: الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، (د ط)، مصر، 1913م، ج1، ص40.
- (17) - ابن فارس: الصاجي في فقه اللغة، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1997م، ص14.
- (18) - ينظر: علي القاسمي: علم المصطلح أسسه النظرية، وتطبيقاته العملية، ص262. وينظر: عبد العلي الودغيري، كلمة المصطلح بين الخطأ والصواب، مجلة (اللسان العربي)، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، المغرب، ع48، 1999م، ص9-20.
- (19) - ينظر: المرجعين نفسهما، ص263، ص9-20.
- (20) - الشاهد البوشيخي: مصطلحات النقد العربي لدى الشعراء الجاهليين والإسلاميين (قضايا ونماذج)، عالم الكتب الحديث، ط1، اردب، الأردن، 2009م، ص65، 64.
- (21) - يوسف و غليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، منشورات الاختلاف، ط1، الجزائر، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، 2008م، ص24.
- (22) - قادة عقاق: إشكالية ترجمة المصطلح السيميائي في النقد العربي المعاصر، مجلة (مقاليد)، ورقة، الجزائر، ع2، 2011م، ص159.
- (23) - الخوارزمي: مفاتيح العلوم، ص14.

- (24) - الأمدي: الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري: تحقيق السيد أحمد صقر، دار المعارف، (د ط)، القاهرة، مصر، 1961م، ج1، ص275.
- (25) - عبد الرزاق جعنيدي: المصطلح النقدي قضايا وإشكالات، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط2011، م1، ص11.
- (26) - إسماعيل مغمولي: المصطلح في التراث العربي الإسلامي وطرائق وضعه، مجلة التراث العربي، ع93، 94، 2004م، ص36.
- (27) - عبد الحميد ختالة: تأصيل المصطلح النقدي بين الترجمة والتعريب والبحث في الجدر الفلسفي، مجلة مقاليد، ورقلة، الجزائر، ع2، 2011م، ص117.
- (28) - عبد الله إبراهيم: الثقافة العربية والمرجعيات المستعارة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، بيروت، لبنان، 2004م، ص160.
- () - ينظر : المرجع نفسه: ص160، 161. (29)